٢٧٥ ملياراً مبيعات إسمنت عدرا و١٦٥ ملياراً لشركة حماة خلال العام الحالي

الحنوش: تخفيض تكاليف الإنتاج ٢٤٧ ألف ليرة للطن نتيجة جهود العمال في تحسين الأداء

محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء خلف الحنوش عن وصول مبيعات الشركة العامة لإسمنت عدرا خلال الفترة الماضية من العام الحالي إلى أكثر من ٢٧٥ مليار ليرة سورية، في تطور كبير بعمليات الإنتاج نتيجة الاستثمار الأمثل لخطوط الإنتاج من العمال.

وعقد أمس المؤتمر السنوي للاتحاد بحضور ممثلين عن المكتب التنفيذي لنقابات العمال وعدد من رؤساء الاتحادات المهنية والنقابات المختصة في المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف رئيس الاتحاد بعد انتهاء أعمال المؤتمر: تم في شركة إسمنت عدرا تركيب قبابين أرضية في مقالع الشركة لضبط الكميات والاستهلاك من المواد الأساسية الداخلة في العملية الإنتاجية، وتركيب نظام تحكم حديث/ PLC / لكسارات الشركة، وإعادة تأهيل وتطوير مطحنة المواد الأولية الثالثة، واستبدال البطانة القديمة لهذه المطحنة واستبدال الفارزة القديمة بفارزة جديدة من الجيل الثالث.

وأشار إلى أنه تم تفعيل نظام حديث لتغذية كل من الأفران الثلاثة في الشركة ما أدى إلى انخفاض استهلاك الفيول وكذلك الأجر نتيجة التشغيل الصحيح والمستمر، والعمل على رفع الطاقة الإنتاجية للفرنين الأول والثاني، وإعادة تأهيل الفرن الثالث وذلك باستبدال كامل المقاطع المشوهة فيه، واستبدال مبرد الكلينكر القديم للخط الثالث بمبرد من الطراز الحديث مع كل ملحقاته والنواقل المعدنية حتى سيلوات التخزين وكذلك استبدال سيكلونات تصفية الغبار التابعة له بسيكلونات بتصميم جديد مع تركيب محطة كهرباء جديدة بالكامل لتغذية كل المعدات في هذا الخط.

وأشار إلى أنه في العام الماضي تم تحقيق أرباح للشركة بقيمة ١٠٥ مليارات ليرة، وتخفيض حصة طن الإسمنت من الكهرباء من ٢٤٠ كيلو واط ساعي /طن تقريباً إلى ١٨٠ كيلو واط ساعي /طن تقريباً، أي تم تخفيض حصة الطن نحو ٦٠ كيلو واط ساعي بما يعادل ١١٤٠٠٠ ليرة لكل طن (وفر كهرباء) وتخفيض حصة طن الكلينكر من الفيول من ١٣٧ كغ «طن تقريباً إلى ١١٨ كغ طن»، أي تم تخفيض حصة الطن نحو ١٩ كغ لكل طن بما يعادل ١٣٣٠٠٠ ليرة لكل طن (وفر فيول)، فتكون قيمة الوفر في تكلفة كل طن من الكهرباء والفيول ٢٤٧٠٠٠ ليرة تقريباً.

وبين حنوش أن إنتاج سورية من الإسمنت للقطاعين العام والخاص الآن يصل إلى ٢,٥ مليون طن سنوياً، وهناك استقرار في توافر المادة، علماً أن الإقبال على شراء الإسمنت يزداد مع بداية فصل الصيف نتيجة بدء عمليات البناء والترميم.

حفاظاً على البيئة

وحفاظاً على سلامة البيئة وفق المعايير العالمية وبناء على مذكرة الاتحاد المهني لعمال البناء الموجهة من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال إلى رئيس مجلس الوزراء، أكد رئيس الاتحاد العام لإسمنت حماة أنهت كل الاستعدادات لتركيب منظومة فلترة قماشية إلى المعمل رقم ٢ لضبط معدل انبعاث الغبار والغازات الصناعية وفق معايير البيئة العالمية بما يضمن سلامة البيئة المحيطة، وهذه المنظومة ستجري الاستفادة منها بعد تركيب المنظومة لمخرج الغازات في المعمل رقم ٢ للاستفادة القصوى منها في تخفيف الانبعاثات الغبارية والغازية إلى مستوى المعايير العالمية وتحقيق وفر اقتصادي عبر إعادة الغبار المجمع إلى داخل منظومة الإنتاج.

وأضاف: هذه المنظومة ستعمل على النبض الهوائي وهي ستضاف إلى مرحلة الفلترة الكهربائية على المعمل رقم ٢ بحيث تصبح عمليات التنقية والتصفية الغازية مضاعفة بما يضمن معايير حقيقية ونظافة بيئة تامة، وستنتهي مشكلة الغبار خلال ستين يوماً.

ولفت إلى أن عمال الشركة استطاعوا تحقيق الاستفادة من الطاقة الحرارية المنبعثة من مبرد الكلينكر في تسخين الفيول عبر المبادلات الحرارية، وكذلك إنتاج الإسمنت المقاوم للكبريتات والإسمنت الآباري، والعمل على الاستفادة من مخلفات الإنتاج في إنتاج وبيع عدد من المنتجات التي عادت بريعية اقتصادية على الشركة.

الربع الأول

وعن نسب الإنتاج في الربع الأول من العام الحالي قال حنوش: أنتجت شركة إسمنت حماة ١٣٣ ألف طن من الإسمنت و١٠٦ آلاف طن من الكلينكر وبلغت قيمة الإسمنت المبيع خلال الربع الأول ما يقارب ١٦٥ مليار ليرة سورية.

وفي مجال أعمال ومشروعات الموارد المائية تم إنفاق ما يزيد على ٧٠ مليار ليرة سورية على إعادة تأهيل مشروعات الري عبر إنفاق حكومي مع منظمات تم من خلالها إعادة تأهيل وري آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية التي تضررت الشبكات فيها نتيجة أعمال المجموعات الإرهابية، إضافة إلى تطوير شبكات الري في حلب والرقة ودير الزور وحمص وحماه وباقي المناطق.

هل نجحنا بتطبيق خدمة الدفع الإلكتروني بالشكل المطلوب؟

الجلالي لـ«الوطن»: مشكلتنا أن البنية التحتية المصرفية مازالت غير جاهزة

رامز محفوظ

أكد وزير الاتصالات الأسبق الدكتور محمد الجلالي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن خدمة الدفع الإلكتروني في سورية شهدت حالة من التطور بنسبة معينة وخصوصاً بالنسبة للأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية وأصبح الشخص الذي لديه حساب مصرفي وتطبيق للدفع الإلكتروني على الجوال يستطيع بكل بساطة دفع فواتير الكهرباء والهاتف ورسوم الدراسة الجامعية وغيرها، موضحاً في الوقت نفسه أنه ورغم الإيجابيات هناك سلبيات أعاقت تطور هذه الخدمة.

ولفت إلى أن الإشكالية الأساسية للخدمة والتي ستبقى قائمة لفترة من الزمن عدم وجود حسابات مصرفية لقسم كبير من المواطنين، إضافة إلى عدم وجود فروع للمصارف في القرى والمناطق البعيدة وبسبب عدم توافر فروع للمصارف في هذه المناطق يضطر المواطن القاطن في الريف للنزول إلى المدينة من أجل الاستعانة بشخص لديه خدمة الدفع الإلكتروني لمساعدته في دفع فواتير الكهرباء أو غيرها على سبيل المثال ويدفع له مبلغاً مالياً.

> أكريم: الفرق بين الرواتب والمصروف لا يتناسب مع تطبيق الدفع الإلكتروني

وأشار إلى أن تطور الدفع الإلكتروني في كل دول العالم طبيعي نتيجة لتوافر بنية مصرفية مستقرة لدى هذه الدول وانتشار واسع لفروع المصارف في كل المناطق، وبالتالي عندما طبقت هذه الدول خدمة الدفع الإلكتروني نجحت لأن البنية التحتية كانت جاهزة لديها لتطبيقها لكن مشكلتنا في سورية أن البنية التحتية المصرفية مازالت غير جاهزة لغاية تاريخه والدليل عدم وجود فروع لمصارف خاصة وعامة في بعض مناطق الأرياف وبعض المحافظات للمشكلة العامة الموجودة وهي تراجع دخول المواطنين.

وختم بالقول: إنه كي ينجح تطبيق الأمر ساهم إلى حد ما بعدم نجاح تطبيق خدمة الدفع الإلكتروني بالشكل المطلوب، موضحاً في الوقت نفسه أن الحكومة مضطرة لتطبيق هذه الخدمة بشكلها الحالي البطيء وذلك لحين إيجاد حل للمشكلة العامة الموجودة وهي تراجع دخول المواطنين.

وختم بالقول: إنه كي ينجح تطبيق خدمة الدفع الإلكتروني وتنتشر على نطاق واسع بين المواطنين يجب توسيع القاعدة المصرفية في سورية بشكل كبير بحيث يكون هناك جرأة لدى المصارف من أجل زيادة عدد فروعها وانتشارها في كل المناطق.

بدوره بيّن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم لـ«الوطن» أن الدفع الإلكتروني أمر جيد وضروري لكن توقيت تطبيقه خلال الفترة الحالية كان خاطئاً ويجب أن يتم تقييم أي تجربة ومن ثم تدارك أخطاء تطبيقها.

وأشار إلى وجود صعوبة بتطبيقها نتيجة وجود بعض المشكلات التقنية الموجودة في المصارف وعدم وجود ثقافة مهيأة لتطبيق هذه الآلية، موضحاً أنه يجب تطبيق هذه الآلية بالتدريج وأن يتم تخصيص مراكز عديدة كافية للدفع اليدوي في المحافظات عند تطبيقها.

ورأى أن الفرق بين دخل الموظف ومصروفاته يعتبر مشكلة كبيرة إذ إن دخل الموظف المنخفض لا يتناسب مع تطبيق الدفع الإلكتروني لتحصيل الفواتير في ظل الغلاء الحالي بالأسعار وتوجه الناس نحو شراء حاجياتهم الضرورية، ويجب على الحكومة العمل على إحداث توازن بين دخل الموظف ومصاريفه.

ولفت إلى أن نسبة المتاجر التي تتعامل بالدفع الإلكتروني لا تشكل ١٠ بالمئة من حجم المتاجر الكلية العاملة، وسبب عدم توسع التعامل بهذه الآلية هو صعوبة تحصيل الأموال عن طريق البنوك إذ إنه يجب تحريك الحسابات إلكترونياً وليس يدوياً وخصوصاً أننا لم نصل لتحريك الحسابات المصرفية إلكترونياً بشكل كامل، موضحاً أن حجز الأموال وعدم إعطاء الحرية للتاجر لتحصيل المبالغ التي يريدها أدى إلى فقدان التاجر الثقة بالتحويل الإلكتروني.

أفكار قيد النقاش... هل يسمح للمصارف بإنشاء شركات تستثمر فيها سيولتها

المشعل لـ«الوطن»: المرحلة القادمة تحتاج إلى مشاريع ضخمة تمولها المصارف

نورمان العباس

رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور ياسر المشعل لـ«الوطن» أن وجود سيولة في المصارف وتجميدها ليس صحيحاً، موضحاً أن استثمار الودائع المصرفية من البنوك من طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تساهم في مشاريع استثمارية من خلال «صيغ التمويل الإسلامي»، في حين المصارف التقليدية طبيعة التمويل لديها مختلفة وبالأساس مهمتها نقل الأموال من الموردع إلى المستثمر، كما أن هذه الأموال من البنوك تحتاج إلى قنوات استثمارية آمنة لأن المصارف في هذه الحالة تستثمر بأموال المودعين.

وأكد المشعل أن طبيعة المرحلة القادمة في سورية تحتاج إلى مشاريع ضخمة تمولها المصارف وبالتالي تزداد معها درجة المخاطر ولا بد من أخذ الحذر، موضحاً أنه تمت مناقشة خطوة استثمار الودائع المصرفية من خلال السماح للبنوك بإنشاء شركات تستثمر سيولتها، إلا أنه اعتبر أن هذه الخطوة خطيرة لأن البنك في هذه الحالة يستثمر بأموال المودعين في بيئة استثمارية غير مشجعة وبالتالي هذا الاستثمار يحتمل مخاطر عالية يمكن أن تنعكس على إجمالي مخاطر المصرف.

وبدوره أكد الدكتور عابد فضلية لـ«الوطن» أن استغلال الأموال والودائع المصرفية في مشاريع استثمارية، من المصرف، قد يكون مرهقاً بسبب مسألتين هامتين الأولى تتعلق بضعف الفرص الاستثمارية والتشغيلية المتاحة في الاقتصاد السوري، وارتفاع عامل المخاطرة الاستثمارية وانخفاض عامل الأمان الاقتصادي مؤكداً أن جميع هذه الاحتمالات المؤذية والمضرة بمناخ وواقع الاستثمار موجودة وحقيقية على أرض الواقع.

وبين فضلية أن القطاع المصرفي في سورية يعمل تحت مظلة قوانين وتشريعات جيدة لكنها متقادمة في بعض أحكامها المتعلقة بصلاحيات القائمين على إدارة المصارف وهامش الحرية لديهم في اتخاذ قرارات استثمار الأموال في البورصة أو في مشاريع إنتاجية.

ورأى فضلية أن دور الحكومة في دعم القطاع المصرفي يتم من خلال جذب الودائع وتوجيه الأموال الاستثمارية ورفع سعر الفوائد المصرفية، كما يمكن للمصرف المركزي بتوجيه من الحكومة أن يقوم بتفعيل بعض التشريعات التي تسمح له بتجهيز قروض لمصلحة المصارف التي يختارها، ويمنحها الحق بمنح القروض بلا فوائد أو بفوائد تشجيعية منخفضة لتمويل أنشطة إستراتيجية تحددها الحكومة.

وأشار فضلية إلى أن الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في القطاع المصرفي ولاسيما الدول التي عانت أزمات وحروباً وصراعات محدودة جداً وذلك لعدم وجود فسحة للمقارنة بين الظروف المعقدة التي مرت بها سورية وبين ظروف دولة أخرى، وبين أن التجارب وظروف الحرب في لبنان والعراق وليبيا، تبقى هي الأقرب لنموذج الصراع في سورية.

وقال فضلية: لبنان يمتلك قطاعاً مصرفياً عريقاً ومتطوراً نسبياً، وهو الشريك الأكثر دعماً للقطاع المصرفي السوري، وذلك من خلال المصارف الخاصة التي أسست في سورية، والتي لها فروع مصرفية في لبنان، الأمر الذي ساعد في الاستفادة من الخبراء والخبرات المصرفية اللبنانية.

القباني لـ«الوطن»: لا توجد مواد مهربة في المولات والمحال التجارية وإنما تم ضبطها على البسطات

راما العلاف

«كل ممنوع مرغوب» قد تنطبق هذه العبارة على بعض المنتجات التي تمنع الحكومة استيرادها لاعتبارها «رفاهيات»، لتجد طريقها إلى الأسواق بطريقة أو أخرى بعيداً عن الرقابة الصحية والتسعيرية، الأمر الذي لم ينفه عضو مكتب غرفة تجارة دمشق ورئيس لجنة الجمارك والتموين عماد القباني في حديثه لـ«الوطن» إذ أكد توافر بعض المنتجات والسلع التي يمنع استيرادها في الأسواق بطرق غير نظامية (مهربة) والتي تشهد فوضى عارمة بالتسعير لعدم وجود بديل آخر.

ولفت إلى وجود اتفاقية بين غرفة التجارة والجمارك حيث إن أي مول أو منفذ تجاري تدخله الجمارك تقوم بإعلام غرفة التجارة وتكون الجولة بحضور مندوب المهنة، مؤكداً قيام غرفة التجارة بالتعاون مع الجمارك بجولات مستمرة على كل المحال والمولات لمراقبة جودة المنتجات والسلع المتوافرة في الأسواق، مضيفاً: ولم يتم لحظ أي منتجات أجنبية مهربة في المولات والمحال التجارية حتى تاريخه إنما اقتصر الأمر على بعض الصيدليات وتمت مخالفتها، كاشفاً عن ضبط «بسطات» في سوق الحرير لديها منتجات أجنبية مهربة حيث تمت مصادرة الكمية وتقدير قيمتها وتغريم صاحبها بثلاثة أضعاف قيمة البضاعة وفق القانون وإحالته للمحاسبة القضائية أيضاً.

وأشار القباني إلى وجود نوعين من السلع التي يمنع استيرادها منها يتوفر منه مثيل محلي كالشامبو والكريمات والأقمشة «كالقماش المسنر» توجد مصانع محلية تحقق الغاية بنسبة ٨٥ بالمئة، ومنه ما لا مثيل له محلياً كالنظارات الشمسية مثلاً ورأى ضرورة السماح باستيراد النظارات الطبية ولوازمها لأنها من الضروريات، مضيفاً: سبب منع استيراد هذه المنتجات يعود للحصار والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وبهدف توفير القطع الأجنبي، ولوضع معايير معينة للاستيراد وجدولة لإمكانيات من الفريق الاقتصادي تعتمد على مبدأ الأولويات من حيث أهمية المنتج للمواطنين، وطرح سؤال في ظل الظروف الحالية أيها أهم للمواطن.

وأوضح أن استيراد المواد الطبية والتجميلية والواقيات الشمسية يخضع لوزارة الصحة ولا يتم استيرادها إلا من خلال شركات مرخصة وضمن منظومة صحية وشروط معينة وفي حال وجود تزوير للمنتج فيخضع للحكم الجنائي نظراً للمتاجرة بصحة الأفراد وإلحاق الضرر بهم، كقضية الأدوية المزورة في لبنان والتي توافرت في سورية بسبب التهريب على يد ضعاف النفوس، وعدا التهريب والتزوير فإن المواد المنتهية الصلاحية تخضع أيضاً للأحكام الجنائية إضافة إلى المخالفة الجمركية، لافتاً إلى أن أطول مدة صلاحية لمواد المكياج هي ثلاث سنوات.

وأشار إلى وجود فكرة شائعة في المجتمع أن المنتج المحلي غير جيد وذو جودة منخفضة، في حين أن المنتجات المهربة قد تكون المنتهية الصلاحية أو المزورة وجود ورشات ومعامل تعمل «تحت الأرض» كما يسمى ودون ترخيص صحي وتخالف حسب القانون، ولكن المسؤولية هنا تقع أيضاً على المواطنين في عدم شراء منتجات طبية أو كريمات إلا من منفذ بيع معتمد ومرخص كالصيدليات.

ورأى القباني أن لا سبب حقيقياً لرفع سعر المحروقات وخاصة في ظل عطلة وعدم وجود بورصة عالمية وتداول خلالها.

ودعا القباني الصناعيين إلى افتتاح مصانع للمواد والمنتجات التي يمنع استيرادها لكونها رفاهيات كالنظارات الشمسية مثلاً وبالتالي ينتج النظارات الطبية والشمسية معاً ما يوفر المنتج بالسوق بالكميات التي توازي الطلب عليه وبأسعار معقولة وتوافر قطع أجنبي أيضاً، حيث يكون لها أفضلية لأنها منتجات لا مثيل محلياً لها.